

Distr.: General  
22 May 2014

# الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون  
البند ١٢٦ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/68/L.44)]

### ٢٧٢/٦٨ - التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام<sup>(١)</sup> الذي يشهد على التعاون الواسع النطاق  
والجوهرى القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على مدى السنتين الماضيتين،

وإذ تحيط علما بالقرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي وعممت في الجمعية  
العامة وبالأنشطة العديدة التي اضطلعت بها هذه المنظمة دعماً للأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ نتائج المؤتمرات العالمية لرؤساء البرلمانات المعقودة في عام ٢٠٠٠ وعام  
٢٠٠٥ وعام ٢٠١٠، التي تؤكد التزام البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي بدعم عمل  
الأمم المتحدة ومواصلة بذل الجهود من أجل سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية،

وإذ تأخذ في اعتبارها اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي  
لعام ١٩٩٦<sup>(٢)</sup> الذي أرسى أسس التعاون بين المنظمين،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(٣)</sup> والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام  
٢٠٠٥<sup>(٤)</sup> التي أعلن فيها رؤساء الدول والحكومات عزمهم على مواصلة تعزيز التعاون بين

(١) A/68/827.

(٢) A/51/402، المرفق.

(٣) القرار ٢/٥٥.

(٤) القرار ١/٦٠.



الرجاء إعادة الاستعمال

13-45575



الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال منظماتها العالمية، الاتحاد البرلماني الدولي، في جميع ميادين عمل الأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الذي دعي فيه الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة في أعمال الجمعية العامة بصفة مراقب، وإلى القرارات ٤٧/٥٧ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ و ١٩/٥٩ المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ و ٢٤/٦٣ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٢٣/٦٥ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٦١/٦٦ المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢، اللذين قررت فيهما الجمعية العامة، في جملة أمور، أن تشترك مع الاتحاد البرلماني الدولي بصورة أكثر منهجية في تنظيم العمليات التداولية الرئيسية للأمم المتحدة واستعراض الالتزامات الدولية وإدماج عنصر برلماني فيها والإسهام فيها، وإذ تؤيد مرة أخرى القرارين المذكورين،

وإذ ترحب بجلسات الاستماع السنوية للبرلمانات التي تعقد في الأمم المتحدة والاجتماعات البرلمانية المتخصصة الأخرى التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة في سياق المؤتمرات والمناسبات الرئيسية التي تعقدتها الأمم المتحدة،

وإذ ترحب بوجه خاص بما يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي لحشد العمل البرلماني من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المحدد وهو عام ٢٠١٥، ولجعل البرلمانات تسهم في تصميم الجيل التالي من الأهداف الإنمائية العالمية،

وإذ تسلم بالدور المتنامي الذي تضطلع به اللجنة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة في توفير منبر للتفاعل المنتظم بين البرلمانيين والمسؤولين في الأمم المتحدة، واستعراض تنفيذ الالتزامات الدولية، وتيسير إقامة علاقات أوثق بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والبرلمانات الوطنية، والمساعدة في تحديد شكل إسهام البرلمانات في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية،

وإذ تسلم أيضا بالأعمال التي يضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة، وبالتعاون الوثيق بين الاتحاد البرلماني الدولي وهيئات الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ولجنة وضع المرأة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة،

وإذ تقر بدور البرلمانات الوطنية فيما يتعلق بالخطط والاستراتيجيات الوطنية وضمنان تحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة على كل من الصعيدين الوطني والدولي وبمسؤوليتها عن ذلك،

١ - **ترحب** بالإجراءات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي للعمل بشكل أكثر منهجية مع الأمم المتحدة؛

٢ - **تشجع** الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة العمل بشكل وثيق في شتى الميادين، وبخاصة في ميادين السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتغير المناخ، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، والديمقراطية والحوكمة الرشيدة، واضعين في الاعتبار الفوائد الكبيرة للتعاون بين المنظمين التي يشهد بها تقرير الأمين العام<sup>(١)</sup>؛

٣ - **تشجع** على مواصلة الاتحاد البرلماني الدولي المشاركة النشطة في حشد العمل البرلماني من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتقديم إسهام في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتشدد على أهمية مواصلة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي العمل معا بشكل وثيق بهدف تشجيع البرلمانات على الصعيد الوطني، والاتحاد البرلماني الدولي على الصعيد العالمي، على تعزيز مساهمتها في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤ - **تشجع** الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز التعاون بشأن القضايا المتعلقة بالحوار بين الحضارات، والثقافة، والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٥ - **ترحب** بالأعمال التحضيرية الجارية حاليا من أجل تنظيم المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات، الذي سيعقد في عام ٢٠١٥، وتشجع على القيام بهذه التحضيرات بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة بهدف عقد المؤتمر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك كجزء من سلسلة الاجتماعات الرفيعة المستوى التي ستعقد في عام ٢٠١٥، والزيادة إلى أقصى حد في الدعم السياسي لنتائج مؤتمر القمة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥<sup>(٥)</sup>؛

٦ - **ترحب أيضا** بالممارسة المتمثلة في إشراك أعضاء الهيئات التشريعية في الوفود الوطنية الموفدة إلى الاجتماعات والمناسبات الرئيسية التي تعقدتها الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك المنتديات الجديدة مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة اتباع هذه الممارسة بطريقة أكثر انتظاما ومنهجية؛

(٥) القرار ٦٨/٦، الفقرة ٢٦.

٧ - تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة النظر في إيجاد سبل للعمل بشكل منتظم مع الاتحاد البرلماني الدولي على تيسير مشاركة البرلمانات في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وجعل علاقة جلسة الاستماع السنوية للبرلمانات التي تعقد في الأمم المتحدة بالعمليات الرئيسية للأمم المتحدة أكثر وثاقة، بما يساعد في إثراء هذه المداولات من منظور برلماني؛

٨ - تشجع الدول الأعضاء على النظر في تطبيق الممارسة المتبعة في جلسة الاستماع البرلمانية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على الاجتماعات البرلمانية الأخرى التي تعقد بالاقتران مع المؤتمرات والعمليات الرئيسية للأمم المتحدة مثل الاجتماع البرلماني الذي ينظم بمناسبة الدورة السنوية للجنة وضع المرأة، بهدف إدراج نتائج هذه الاجتماعات البرلمانية باعتبارها مساهمة رسمية في عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٩ - ترحب بإسهام الاتحاد البرلماني الدولي في عمل مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال تقديم مساهمة برلمانية أقوى في الاستعراض الدوري الشامل وإلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، على غرار التعاون الذي تم في السنوات الأخيرة بين الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والبرلمانات الوطنية للبلدان قيد الاستعراض؛

١٠ - تدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى العمل بشكل وثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات من قبيل تمكين المرأة، وتعميم مراعاة المسائل الجنسانية على صعيد المؤسسات، ودعم البرلمانات في وضع تشريعات مراعية للاعتبارات الجنسانية، والزيادة في تمثيل المرأة في البرلمانات، ومكافحة العنف ضد المرأة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتخذة في هذا الصدد؛

١١ - تشجع الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة المساعدة على توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات على الصعيد الوطني، بما يشمل تعزيز قدرات البرلمانات وتوطيد سيادة القانون والمساعدة على تحقيق الاتساق بين التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية؛

١٢ - تهيب بأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تستحدث طريقة أكثر تنظيماً وتكاملاً في العمل مع البرلمانات الوطنية، بسبل منها إشراك البرلمانات في المشاورات المتعلقة باستراتيجيات التنمية الوطنية وفعالية المعونة الإنمائية؛

١٣ - تشجع مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على الاستعانة على نحو أكثر منهجية بالخبرة الفريدة للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء فيه في مجال تعزيز المؤسسات البرلمانية، وبخاصة في البلدان الخارجة من النزاع و/أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية؛

١٤ - تدعو إلى إجراء تبادل سنوي منتظم للآراء بين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والإدارة العليا للاتحاد البرلماني الدولي من أجل زيادة الاتساق بين عمل المنظمتين والحصول على أقصى قدر ممكن من الدعم البرلماني للأمم المتحدة والمساعدة على إقامة شراكة استراتيجية بين المنظمتين؛

١٥ - توصي بوضع اتفاق تعاون جديد بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، بما يجسد التقدم المحرز والتطورات الحاصلة على مدى السنوات الماضية ووضع العلاقة المؤسسية بين المنظمتين على أساس صلب؛

١٦ - تقرر، تسليمًا بالدور الفريد للبرلمانات الوطنية في دعم عمل الأمم المتحدة، أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي"، وتطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير في إطار هذا البند.

الجلسة العامة ٨٦

١٩ أيار/مايو ٢٠١٤